جامعة الجيلالي ليابس –سيدي بلعباس– **السنة الأولى ماستر علم اجتماع التربية**

كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية **مقياس : سوسيولوجية المؤسسة التربوية**

قسم علم الإجتماع **السنة الدراسية 2021/2020**

الأستاذ: بهيف عبد الحميد **السداسي الثاني**

المحاضرة الأولى : المعالجة السوسيولوجية للمؤسسة التربوية .

1. المعالجة السوسيولوجية :

تعنى المعالجة السوسيولوجية للظواهر بتناول أي ظاهرة تناولا سوسيولوجيا أي باعتبارها ظاهرة اجتماعية يمكن إخضاعها للتحليل و التفسير السوسيولوجي الذي يعمل على البحث عن مسببات هذه الظواهر و عن علاقتها بأخرى ، و بالتالي فالانطلاق الأساسي لمثل هذا الدراسات إنما يتخذ منحى علم الاجتماع من حيث المنهج و الأسلوب و حتى الكيفية و التقنيات المستعملة في ذلك .

2. المؤسسة :

هناك عدد كبير من التعاريف المتعلقة بالمؤسسة نذكر منها :

هي منظمة تم تأسيسها من أجل تحقيق نوع من الخدمات وفقا لمعايير تنظيمية خاصة في مجال عملها ، قصد الوصول إلى عدد من الأهداف (تعليمية ، وظيفية ، اجتماعية ...) .

كما تعرف على أنها منشأة تحتل مكانا خاصا أو عاما وجدت من أجل تطبيق برنامج معين أو فكرة ما ، و من الأمثلة على ذلك المؤسسات التربوية ، المؤسسات الاقتصادية ...

و هي تشكيل أو هيكل اجتماعي واقعي يتبع خصائص تنظيمية محددة تعمل على بلوغ أهداف معلومة ، لذلك فهي تقوم باستغلال جميع الموارد العلمية و المادية و البشرية لتحقيق أكبر منفعة في إطار ضوابط و قوانين موضوعية تتماشى و هيكلة هذه المؤسسة .

و منه من يرى أنها نظام شامل يقوم على أساس عدد من الأنظمة الفرعية المتفاعلة فيما بينها حيث تعمل بشكل تكاملي بهدف إنتاج معين و تحقيق الأهداف العامة للنظام أو المؤسسة .

ومن هذا كله يمكننا حوصلة المؤسسة في كونها بنية تنظيمية تقوم على أساس عدد من العناصر المهمة و هي :

أ. **تحديد طبيعة المؤسسة** : لا بد لكل مؤسسة أن يكون لها طابع خاص يتحدد من خلاله الإنتاج المراد بلوغه بوجودها ، أي أنه من الضروري تحديد طبيعة النشاط الذي تتخذه هذه المؤسسة حتى يمكننا معرفة الانتظارات التي يمكن توقع الحصول عليها منها ، مثلا مؤسسة خدماتية ، مؤسسة تعليمية ، مؤسسة إنتاج صناعي ،

ب. النظام : بمعنى أن كل مؤسسة تقوم في إطار عدد من القوانين و القواعد المعلومة التي تضبط حدود عملها و تحدد وفقا لها وظائف كل عضو من أعضائها ، كما يحقق هذا العنصر وجود قدر من السهولة و الوضوح في إنجاز المهام المختلفة بحيث يمنع التداخل و الغموض الذي يعرقل السير الحسن للمؤسسة .

ت. هيكل قاعدي : عادة ما تعرف المؤسسة عن طريق موقعها أو حدودها الجغرافية و المكانية التي يمكن الاستدلال بها على وجودها الملموس على أرض الواقع ، غير أن الأمر يختلف بالنسبة لبعض المؤسسات التي لا ينحصر أو يستقر وجودها في مكان بعينه إنما يمكن الإشارة فقط لبعض المواقع التي يتخذها كدليل على وجود تلك المؤسسة و على سبيل المثال يمكننا الحديث عن مؤسسة الأسرة التي عادة ما نستدل عليها من خلال البيت العائلي .

ث. تحديد و توزيع للمواقع و الوظائف : و في هذا يتطلب وجود و عمل أي مؤسسة أن يكون لها تنظيم داخلي يبرز من خلاله المواقع الواجب توفرها لإنجاز الأعمال و المهام التي تحقق أهداف المؤسسة ، و في هذا يكون لكل مؤسسة و حسب طبيعة نشاطها تنظيم خاص قد يختلف إلى حد كبير بين مؤسسة و أخرى ، فمثلا عند الحديث عن تنظيم المؤسسة التعليمية نجد موقع أو وظيفة الأستاذ أو المعلم في حين أن هذه الوظيفة لا نجدها مثلا في المؤسسة الصناعية و هكذا ... ، و بالتالي فالوظائف أو المواقع التي تجسدها إنما تتشكل تبعا لطبيعة المؤسسة أيضا و لما تقتضيه من مهام أو خدمات .

هـ . وجود فاعلين: ذلك أن كل مؤسسة لا يمكن أن تعمل بشكل تلقائي دون وجود من يتقلد تلك المواقع و المناصب الوظيفية التي تتبني عليها ، و هذا ما يجعل أن كل منصب منها لا بد و أن يشغله موظف مؤهل للقيام بالأدوار التي تتطلبها وظيفته ضمن المؤسسة ، و على هذا الأساس فالمنطقي أن يتم اختيار الموظف المناسب للوظيفة من خلال اعتماد عدد من المعايير للاختيار الوظيفي من بين المتقدمين للحصول على الوظيفة مثل التخصص و الخبرة و السن و أحيانا الجنس , المؤهلات الوظيفية المناسبة ...

و.توفر الوسائل : كل مؤسسة تحتاج لعدد من الوسائل التي تمكنها من إنجاز أعمالها و المهام المتوقعة منها و هي المتمثلة في الإمكانيات المادية المتاحة لعمل أفراد المؤسسة كل حسب وظيفته ، و الظاهر في الأمر أنه بقدر ما اتسع مجال عمل المؤسسة بقدر ما زادت متطلباتها من الوسائل ، و من ناحية ثانية أنه كلما كان هناك عجز في توفر الوسائل و جاهزيتها كلما عرقل بلوغ المراد الوظيفي أو مخرجات تلك المؤسسة و العكس صحيح .

ي. الأهداف : لكل مؤسسة أهداف تحدد مسارها الوظيفي العام حيث تسعى لتحقيقها بأدائها لوظيفتها التي أنشأت لأجلها ، و الحقيقة أن الأهداف هذه هي أهم العناصر لوجود المؤسسة و قيامها و ثم استمرارها ذلك أن أصل التفكير في إنشاء أي مؤسسة من البدء إنما يرتكز على وجود أسباب و دوافع حاسمة لذلك ، و هي التي تتحول فيما بعد إلى أهداف تسعى كل مؤسسة إلى تحقيقها في إطار خطة أو إستراتيجية عمل متواصل يسير كله في مسار واحد تحت توجيه تلك الأهداف .**التربية** :

3. التربية : هي مصطلح يطلق على تنمية الشخصية و صقلها من جميع النواحي الاجتماعية و النفسية و العقلية بما يتناسب مع قيم الجماعة التي يعيش فيها الفرد ، و هو مصطلح واسع لا يعتمد على جهة واحدة أو مؤسسة بعينها بل يتم حيثما وجد معلم و متعلم و موضوع للتعلم في إطار موقف تعليمي محدد ، و من هذا فالتربية المقصودة بالكلام في هذا المقام إنما ينظر لها على أساس أنها استثمار إنتاجي في القوى البشرية حيث يتطلب فيها بذل الجهد و تجنيد الكفاءات و الوسائل الضرورية للتكفل بالطلب الاجتماعي للتربية خاصة الوطنية منها تماشيا و استجابة لحاجات التنمية و التطور .

4.المؤسسة التربوية :

ينظر إلى المؤسسة التربوية من منظورها الضيق على أنها مؤسسة ذات طابع إداري ترتكز على وظيفة هي مهمة التربية و التعليم و التكوين العلمي و المهني ، فهي مؤسسة عمومية (و خاصة) تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي ، و تؤدي مهامها حسب طبيعتها (ابتدائية ، متوسطة ...) ، و تدخل في إطارها أيضا بعض المؤسسات مثل مؤسسات محو الأمية ، مؤسسات التعليم المتواصل (التعليم عن بعد ، المراسلة ...) ، و هي في الواقع امتداد طبيعي للأسرة أوكلت لها المهام التعليمية و التربوية و التكوينية العلمية منها و المهنية ، و في الإطار القانوني فهي علاوة على ما سبق تخضع لقواعد المحاسبة العمومية ، و من أهم الأمور في هذه المؤسسات هي تحديد مهمتها بشكل رسمي و معلن ، ذلك أن تحديد الهدف أو الأهداف المنشودة هو ما يجعل القائمين عليها يسيرون وفق خطة واضحة المعالم تسعى إلى تحقيق تلك الأهداف ، و يتم هذا العمل وفق مراحل متتالية حسب خطة مسبقة هي التي تعرف عادة بالاستراتيجيات و المناهج التربوية ؛ و الواضح في هذا التعريف أنه يقصد المؤسسات التعليمية الرسمية المعروفة كالمدارس و الجامعات و المعاهد و كل ما من شأنها تعليم التلاميذ و الطلاب ، و هنا فالمصطلح الدقيق لهذه المؤسسة هو المؤسسة التعليمية باعتبارها ذلك المكان الذي يتلقى فيه الأفراد التعلم في مختلف الأعمار ، و تتضمن العديد من الفروع حيث توفر هذه المؤسسات بيئات و مساحات تعليمية متنوعة و شاملة ، تبدأ هذه المؤسسات أعمالها مباشرة بعد إصدار أمر حكومي يقتضي تشكيلها .

كل هذا ما يتعلق بالمعنى الضيق للمؤسسة التربوية ، غير أن المفهوم العام لها يجعلها تقوم على أساس ما تؤديه هذه المؤسسة من وظيفة أي التربية ، هذه الأخيرة التي لا يقتصر وجودها فقط على تلك المؤسسات الرسمية ذلك

أن مهمة التربية لا تنحصر في الدور الذي تقوم بها المؤسسات الرسمية للتربية و التعليم حيث أنها توجد من قبل كما تتعدى التعليم و الانتساب للمؤسسات التعليمية من بعد ، و الحديث في هذا يتسع ليشمل كل المؤسسات أو التنظيمات الاجتماعية التي تقوم بوظيفة التربية شأنها في ذلك شأن المؤسسات التعليمية كالمدارس مثلا ، و في هذا الإطار يمكننا اعتبار كل مؤسسة تقوم بمسؤولية التربية مؤسسة تربوية كذلك مثل الأسرة ، دور العبادة ، النوادي الرياضية و الثقافية ...

و من هذا الطرح نجد أن المؤسسة التربوية لها معنيين معنى واسع و معنى ضيق ، المعنى الواسع هو المعنى الذي يتجاوز البنية الرسمية للمؤسسة بل يركز أكثر على المعنى الوظيفي الذي تقوم على أساسه و هو المتعلق بالوظيفة التربوية و عليه يكون هذا المصطلح خاص بكل هيئة أو جماعة اجتماعية تستطيع القيام بالأدوار التربوية ضمن إطار محدد و معلوم ، بينما المعنى الضيق فيركز على المؤسسات التعليمية الرسمية التي تقوم بهذه الوظيفة جنبا إلى جنب مع الوظيفة التعليمية .

1.4 أهداف المؤسسات التربوية :

كما سبق الإشارة سابقا أن وجود المؤسسة التربوية كأي مؤسسة أخرى إنما يرتبط بالأهداف التي تصبو إليها ، و هي أهداف بالدرجة الأولى تربوية التوجه يمكننا ذكر عدد منها من خلال النقاط التالية :

_ إعداد فرد حامل لثقافة و مباديء مجتمعه .

_ تنمية الطفل وفق المناهج التربوية للمجتمع .

_ التمكن من أداء الواجبات الاجتماعية و إكساب الطفل القيم الإيجابية البناءة .

_ تعليمية طرق التعامل مع الآخرين و احترام آرائهم و حسن التعايش مع الآخر في جماعة .

_ نقل حضارة و ثقافة المجتمع بين الأجيال .

_ الحفاظ على إيجاد الرابط بين العلم و مقومات المجتمع .

_ الاحساس بالقضايا العالمية و الوعي بها .

_ إعداد المتعلمين للمشاركة الفعالة في الإبداع العلمي و المعرفي .

المحاضرة الثانية : المؤسسة التربوية و التنشئة الاجتماعية .

سبق الإشارة قبلا إلى أن المهمة الأساسية التي تقوم عليها المؤسسات التربوية هي التربية و التنشئة الاجتماعية و باعتبار أن موضوع هذه المحاضرة إنما يربط ما بين المؤسسة التربوية من جهة و بين التنشئة الاجتماعية من جهة أخرى فالسؤال الذي يطرح نفسه هنا ما علاقة كل منهما بالآخر كأول مستوى و ثاني مستوى ما محل التربية من كل ذلك ؟

1. تقاطعات المفاهيم :

يدور محور هذه المحاضرة حول عنصرين أساسيين هما المؤسسة التربوية من جهة و من جهة ثانية التنشئة الاجتماعية ، و لأنه سبق لنا توضيح أهم المفاهيم و التعاريف المتعلقة بالمؤسسة التربوية فهذا يدفعنا بالمثل إلى توضيح تلك المتعلقة بالتنشئة الاجتماعية حتى يتسنى لنا فيما بعد البحث عن تلك العلاقة التي تجمع بينهما ؛ و في هذا المقام سنركز على بعض التعاريف الأساسية التي تخص التنشئة ، و هي :

– عرفها أنتوني غيدنز في مؤلفه علم الاجتماع بأنها العملية التي يتعلم بها الأطفال أو الأعضاء المستجدون في المجتمع أساليب الحياة في مجتمعهم .

– كما تعرف بأنها عملية تعليمية يكتسب من خلالها الفرد قيم و معايير المجتمع الذي يعيش فيه و كذا تعلم القدرات اللازمة لتحقيق متطلبات الدور المرتبط بمركزه إضافة إلى تحقيق التكيف الاجتماعي في المجتمع .

– و في مقام آخر ينظر إليها على أنها الوسيلة التي يتعلم بواسطتها الفرد المعرفة و المهارات و الإمكانيات التي تجعله عضوا فعالا في مجتمعه .

و يظهر من كل هذه التعاريف أن التنشئة الاجتماعية تنطوي على فكرة أساسية تقوم مبدئيا على التعلم و التعليم أي أنها في أصلها شكل من أشكال التعلم ، هذا الأخير الذي يعني ذلك التغيير المستمر في سلوك الفرد و الذي يكون بتزويد المتعلم بالخبرة و التجربة من خلال المواقف المختلفة و كذلك عن طريق منحه القيم الاجتماعية التي تساعده على التكيف مع مجتمعه ، و لهذا الشأن فالتعلم هو من أكثر المفاهيم التي تعبر في أحيان عدة عن محتوى عمليات التنشئة الاجتماعية و تفسرها ، بل أكثر من ذلك أن التعلم هو بمثابة الوسيلة الأساسية التي تنتقل و تنفذ عن طريقه تنشئة الأفراد اجتماعيا ، و هو ما يجعل الكثيرين يوظفون المفهومين للتعبير على نفس المعنى ، و هذا هو وجه التقارب بينهما وهو الذي يجعلنا ننظر إلى عملية التنشئة الاجتماعية على أنها عملية تعلم أحيانا ، باعتبارها تقوم على تعديل أو تغيير سلوك الأفراد من خلال تعرضهم للخبرات الحياتية المتعاقبة وممارساتهم لها .

و من ناحية أخرى نجد المفهوم الملازم للتعلم و التعليم و هو التربية ، هذه الأخيرة التي تتعلق بمسألة تهذيب الشخصية الإنسانية و تدريبها على السلوكات الاجتماعية التي تتماشى و توقعات المجتمع الذي تتم من خلاله ،

و هي بذلك تقترب كذلك في معناها من التنشئة الاجتماعية أكثر من أي مفهوم آخر لكن هذا لا ينفي وجود الاختلافات بينهما ، و هو ما أشار إليه دوركايم حينما ركز على دور كل من الأسرة و المدرسة على حد سواء ، حيث ميز بين كل من التربية و التنشئة الاجتماعية حيث رأى في ذلك أن التربية ما هي إلا تنشئة اجتماعية ممنهجة تتم عن طريق تحول الفرد من كائن بيولوجي إلى كائن اجتماعي عبر الأجيال المتعاقبة في مجتمع محدد ، غير أن الحقيقة الواضحة في هذا لا تجعل انطباقا كليا بين المفهومين رغم تشابههما الكبير و تقاطعهما معا .

و على أساس ذلك فقد كان لزاما علينا توضيح المعنى الخاص للتربية كذلك و الذي تختلف فيه مع التنشئة الاجتماعية ، و هنا يمكننا التركيز على كونها عملية اجتماعية ثقافية تكسب جيل الصغار الصفة الاجتماعية من خلال عملية التشكيل الثقافي و الأخلاقي في قالب من الضبط و التقويم و الإلزام ، ومن ثم فهي تشمل جانبا من التنشئة الاجتماعية هذه الأخيرة لا تنشأ من فراغ بل هي انعكاس لثقافة المجتمع و التي هي جزء منه بالمثل ، ذلك أن هناك علاقة وثيقة و متبادلة بين أساليب التنشئة الاجتماعية و الثقافة السائدة في المجتمع و التربية ، و كلا منهما يمكن أن يكون مؤشرا و دليلا على نمو الآخر و تطوره ، و بذلك فالتنشئة الاجتماعية هي الوعاء الأول الذي يستطيع المجتمع بواسطته حفظ ثقافته من خلال المواقف الاجتماعية التي يتعرض لها الفرد في حين أن التربية تحدد أساليب التنشئة المتبعة في المجتمع و التي يكتسب الفرد عن طريقها شخصية و ثقافة ذلك المجتمع خلال العملية التربوية ، و بناء عليه فهي العملية التي تشكل الفرد و تكيفه مع الواقع من خلال بناء شخصيته بما يتفق و متطلبات ثقافته الاجتماعية ، إضافة إلى تمكينه من تحديد دوره الاجتماعي .

فالتربية ما هي إلا غاية في ذاتها يعتمد عليها المجتمع بغية الوصول إلى أحسن صورة في بناء الفرد عن طريق التعلم و التعليم ، هذا الأخير الذي يعتبر بدوره أهم وسيلة لها .

ومن جانب آخر تعتبر التنشئة الاجتماعية جزءا هاما من عملية التربية ، ذلك أن هذه الأخيرة هي تنمية شاملة و متكاملة للطفل جسميا و عقليا و معرفيا و وجدانيا و اجتماعيا في إطار مؤسسي قيمي ، و في هذا تمثل التنشئة الاجتماعية الجانب الوجداني و الاجتماعي من نمو الطفل ، و هو الذي يؤثر و يتأثر بجوانب النمو الأخرى .

و استنادا إلى كل ما سبق يمكننا القول أن التنشئة الاجتماعية هي عملية تعلم وتعليم و تربية تقوم على التفاعل الاجتماعي بين أفراد المجتمع الواحد ، بحيث تهدف إلى اكساب الفرد الجديد سلوكات ومعايير واتجاهات جماعته بطريقة تتناسب فيها مع الأدوار الاجتماعية المتوقعة منه باعتباره عضوا من أعضاء هذه الجماعة ، و بهذا الشكل يتمكن هذا الفرد من مسايرة الجماعة والتوافق معها في إطار الموقع الاجتماعي الذي يحتله ضمن النسق الكلي ، و هو ما يجعله عضوا فاعلا و متفاعلا ضمن الحياة الاجتماعية للمجتمع ككل ، كما تيسر له هذه العملية الاندماج و التكيف مع بقية أفراد مجتمعه من خلال ما تحققه له من حاجات و متطلبات ، كما تتجسد هذه

العملية و تنفذ عن طريق عدد من الوسائط أو المؤسسات الاجتماعية التي تمرر المحتوى الاجتماعي و الثقافي للجماعة إلى الفرد باستعمال مختلف مواقف التنشئة هذه المؤسسات التي تتمثل أهمها في المؤسسات التربوية .

2. مؤسسات التنشئة الاجتماعية و دورها التربوي :

حديثنا على ماهية التنشئة الاجتماعية جعلنا نفهم أنها عملية اجتماعية تقدم للفرد في إطار علاقته بالمجتمع ، لكن هذا التقديم لا بد من أن تتولاه جهة معينة يمكنها تأدية العمل كما هو متوقع و في هذا السياق يأتي الحديث هنا عن تلك المؤسسات التي تسمى بمؤسسات التنشئة الاجتماعية التي تقوم بالمهمة ، و هي كما نعرفها عديدة تبعا لطبيعة المرحلة العمرية التي تعنى بها مثل الأسرة ، الروضة ، المدرسة ... ، فكل منها لها خصوصيتها كما لها طريقتها الفريدة في تنشئة الفرد و هي أمور يعرفها منا الخاص و العام ، لكن الجدير بالذكر في هذا المقام هو أننا نتكلم عن التنشئة الاجتماعية في إطار علاقتها بالمؤسسة التربوية و هذا ما يجعل أي منا يتساءل عن علاقة مؤسسات التنشئة الاجتماعية بالمؤسسات التربوية ، و هنا يمكننا الاستناد إلى ما سبق ذكره في علاقة التنشئة الاجتماعية بالتربية و الذي توصلنا من خلاله أن التربية هي جزء مهم من التنشئة و التي تمثل الجانب المقصود منها ، و هو بالمثل ما يجعل من المؤسسات التربوية هي في الأصل مؤسسات للتنشئة الاجتماعية غير أنها تتخصص أكثر منها في أدائها للدور التربوي بشكل أساسي .

1.2. الأسرة : تعتبر الأسرة من أولى و أهم المؤسسات الاجتماعية التي تصنف كمؤسسة للتنشئة الاجتماعية عامة و مؤسسة للتربية خاصة ، ذلك أنها في ذات الوقت التي تعمل على كونها الوسيط الاجتماعي الأول التي يتلقى المولود البشري لتمرر له المحتوى الاجتماعي و الثقافي الخاص بمجتمعه فهي كذلك التي تتعهده بالتربية و بتقويم سلوكه و تعديله بما يتناسب و القيم و المعايير التي يسير وفقها ذلك المجتمع ، فالطفل و منذ الوهلة الأولى التي يولد فيها إنما يدخل ضمن بيئة من العلاقات الاجتماعية التي تحدد له أنماط السلوكات التي يرضاها المجتمع من تلك التي يرفضها و هي التي تتجسد من خلال طريقة التعامل معه في البيئة الأسرية التي يتفاعل معها بشكل متكرر و دائم ، فعلى سبيل المثال أول ما يتعلمه الطفل هو طرق الاستجابة للغرائز الأولية التي يولد بها مثل الجوع فالمولود الصغير حينما يجوع نجده يعبر عن ذلك بالبكاء الذي تستجيب له الأم عادة بتغذيته و سده و هو أمر روتيني لا يظهر فيه أي شكل من أشكال التربية منذ الوهلة الأولى ، غير أنه ينطوي على موقف تربوي هام قد لا يتبدى للعيان إلا إذا تم التركيز عليه و هذا من خلال عدد من المؤشرات الدالة ، فمثلا الطفل الذي بمجرد يبدأ في الصراخ تسرع إليه الأم لترضيه و الطفل الذي لا تفعل ذلك إلا بعد فترة يختلف الأمر فالأول يتعلم أن الاستجابة تكون سريعة باستعماله الصراخ و بالتالي فمطالبه ميسرة الحصول بينما الآخر فيتعلم الصبر و يكون أقدر على الاحتمال ، و مع تكرار العملية يتعلم الطفل وفقا لذلك طرق التواصل و طبيعة الاستجابة التي تجمعه بالآخرين ، و في جانب آخر يمكننا الإشارة أيضا لطبيعة التعامل و التفاعل الذي ينشأ في ذات هذا الموقف بين الطفل مثلا و بين أمه إذ نجد أن في طريقة إرضاع الطفل كذلك موقفا تربويا فبعض الأمهات تعمد

إلى القيام بذلك عن طريق رفع الطفل بين ذراعيها و إرضاعه في حين ترى أخرى أن تفعل ذلك من خلال تركه مستلقيا في مكانه و إرضاعه و في كلا الموقفين قيمة تربوية مختلفة فكلاهما يعتاد تلك الطريقة و كلاهما يتأثر بطريقة مختلفة عن الآخر في استقبال تجارب الحياة المقبلة بناءا على مثل هذه المواقف و إن لم يظهر تأثيرها جليا في الأول ، غير أن تتابع المواقف و تناوبها هو ما يجعل الطفل يتعلم طرق و أساليب الاستجابة التي تمكنه من الحصول على مبتغياته و متطلباته ... و قس على ذلك بالنسبة لبقية المواقف الأسرية التي تتضمن كلها قيما و محتوى تربويا ينشأ الطفل وفقا لنموذج من نماذجه ، و بالتالي يكون تفاعله الاجتماعي متأثرا إلى حد كبير بما تعلمه و تربى على أساسه خلال المراحل الأولى من حياته ، و هو ما أكده علماء النفس و التربية الذين ركزوا على ما يتعلمه الطفل خلال السنوات الخمس الأولى من العمر و الذي تتشكل فيه ما يعرف بالشخصية القاعدية .

و على أساس هذا الطرح تتجلى الأهمية البالغة التي تمثلها الأسرة كمؤسسة تربوية ينشأ الطفل من خلالها و يتعلم و يتشرب أولى دروسه التربوية من خلالها ، فنجد من يحسن التصرف في أمور و من يسيء في أخرى ، من يعرف التعامل في مواقف ممن يجهل ، من يقف عند حدود قيمية معينة ممن يتجاوزها ... و هكذا فجانب كبير منها تساهم الأسرة بطريقة أو بأخرى في ترسيخه في الطفل بناءا على طبيعة علاقة الأفراد فيما بينهم و كذا أساليب المعاملة الوالدية لذلك الطفل و حتى في الوسائل المستخدمة لذلك كما لا ننسى الإشارة إلى مدى التوافق و التفاهم الداخلي للأسرة خاصة فيما يتعلق بطريقة تربية الطفل و توجيهه ، فكلها عوامل مساعدة و مؤثرة على طبيعة التربية التي يتلقاها الطفل من خلال مؤسسة الأسرة هذه .

2.2. مؤسسات ما قبل المدرسة :

نعني بها تلك المؤسسات التي تتولى تربية الطفل بعد خروج الطفل من الأسرة و التي عادة ما تسبق دخوله المدرسة ، و هي المتمثلة في كل من الروضة و ربما الحضانة و المسجد و حتى جمعيات التعليم التحضيري هذه المؤسسات التي أصبحت شائعة الوجود في المجتمعات الحضرية كما لم تستثني المجتمع الجزائري اليوم ، بحيث أضحت جزءا مهما تعتمد عليه الكثير من الأسر الجزائرية في تربية أبنائها و تحضيرهم للدخول المدرسي و هذا كنتيجة واضحة للتغيرات التي يعرفها المجتمع و الأسرة على حد سواء ، فمن ناحية و مع تغير نمط الأسرة إلى النووي بعدما كان ممتدا أدى إلى غياب نوعي لدور و مساعدة الأقارب من الأجداد و الجدات و العمات ... في العناية بالأبناء و متابعتهم تربويا في ذات الوقت الذي أصبحت فيه العديد من الأمهات تشتغلن و بالتالي عدم وجود من يهتم بهؤلاء الأطفال و يرعاهم ، كما لا ننسى عوامل أخرى ساهمت بدورها في الاعتماد على مثل هذه المؤسسات التي أصبحت ضرورة حتمية للتأقلم مع هذه الأوضاع الجديدة ، و هو ما زاد في انتشارها و توفرها بشكل ميسر و بكل الأشكال حتى أن منها من يتكفل بالأطفال في جلبهم من منازلهم و إرجاعهم إليها و الاهتمام بكل متطلبات يومهم من أكل و شرب و راحة و تنظيف و لعب و دراسة ... و هو الشيء الذي وجد فيه الأهل

ضالتهم حيث وجدوا من خلال هذه المنافذ البديل المناسب الذي يجعلهم مطمئنين إلى حد ما على أبنائهم في نفس الوقت الذي يتمكنون هم من تحقيق طموحاتهم المادية منها و حتى الاعتبارية ، كما لا ننسى في هذا الشأن التغير الذي طرأ حتى على أطفال اليوم الذين أصبح لهم من الحيوية و النشاط و التطلعات الكثيرة ما لم يستطع كثير من الآباء مجاراتهم فيها أو مسايرة مستواها ما جعلهم يحاولون الحد منها أو توجيهها بما يتناسب و ما هو موجود من البدائل ، مثل هذه المؤسسات التي لاقت استحسانا و تقبلا من طرف الكثيرين و هو ما يفسر توجه كثير من الأسر لها بغرض انساب أبنائهم لها .

أما فيما يخص عمل أو وظيفة هذه المؤسسات فقد أشرنا سابقا إلى أنها مؤسسات ما قبل مدرسية أي أن الوظيفة الأولى التي تنطلق و تعمل في إطارها فهي التعليم أو بالأحرى مساعدة الطفل على التحضير للدخول المدرسي ، من خلال تلقينه الدروس التمهيدية الأولى التي سيتوسع فيها من خلال المدرسة بما فيها تعليمه الآداب التنظيمية التي تضبط سلوكه و حركته داخل الصف الدراسي و كذا مختلف قواعد التعامل و التفاعل مع الآخرين و غيرها من مقومات القيم و المعايير الاجتماعية التي تعبر عن ثقافة مجتمعه و خصوصيته ، و هذا كله هو ما يعبر عن الجانب التربوي التي تعمل مثل هذه المؤسسات على ترسيخه في الأطفال تبعا لطبيعة هذه المؤسسة و طريقة تسييرها و كذا الفاعلين التربويين الذين لهم علاقات مباشرة بالأطفال و بالمثل تبعا للوسائل التعليمية التي تتوفر عليها ...

3.2. المدرسة :

تعد المدرسة المؤسسة الرسمية الأولى التي يرتبط بها مصطلح التربية قبل التعليم رغم أن نشأتها الأساسية جاءت كنتيجة مباشرة لتوسع العلوم و المعارف التي لم تعد الأسرة قادرة و لا مؤهلة لتمريرها للأجيال القادمة مما استدعى وجود هيئات مثل المدرسة قصد القيام بهذا الدور ، و هنا يظهر أن التعليم هو وظيفة المدرسة الأولى إلا أننا عند الحديث عنها نسبق دائما التربية على التعليم و هذا ما يضعنا أمام تساؤل لا بد منه هو ما موقع التربية من التعليم ؟ و لماذا تسبقه ؟ و هنا نجيب على التساؤل الأول مؤكدين على فكرة سبق التكلم عنها من خلال علاقة التربية بالتعليم و هي علاقة وطيدة ، فالطفل عندما يلتحق بالمدرسة أي حوالي الست (06) سنوات لا يمكنه الاكتفاء بتعلم و اكتساب المعارف و العلوم دون قاعدة تربوية قيمية تيسر له التشرب المناسب لتلك العلوم ، إذ أن كل طفل من خلال بيئته الأسرية يكون قد نشأ على خلفية معينة ترتبط بأسس و مباديء كل أسرة ، و بالتالي فاجتماعه مع أقران آخرين من بيئات أسرية أخرى بمباديء و أفكار أخرى سيلزمه معرفة طرق التواصل و التكيف السليم معهم و كذا مع البيئة المدرسية بداية من الأستاذ و انتهاءا بالحارس ، كما عليه أن يتربى وفق منحى موحد يجمعه مع زملائه في الدراسة حتى يكون لهم نفس الحظوظ التربوية بحيث يشتركون معا في الاستفادة من العمليات التربوية و التعليمية بذات القدر .

أما السؤال الثاني الذي يتعلق بأسبقية التربية على التعليم فذلك يرجع إلى أن التعليم ذاته يتطلب وجود قاعدة تربوية مسبقة حتى يتمكن المعلم من تبليغ الرسالة التعليمية على أكمل وجه فلو أنه غابت التربية (بمعناها الواسع أو الضيق) فما الفائدة من بحور من العلم ، ذلك أن التربية المدرسية تعلم الطفل الانضباط و تحمل المسؤولية و الانتماء و الولاء و المشاركة الفعالة و احترام الأنظمة و التقبل ، و كذا الحوار الموضوعي و النقد الذاتي و غيرها من القواعد التربوية التي تكمل المضمون التعليمي الذي يتخذ ذات المسار ، و من جانب آخر أن هذه التربية هي في حد ذاتها امتداد لما قدمته الأسرة من قبل حيث تكمل المدرسة المهمة عند تلقيها الطفل من الأسرة إذ ترسخ فيه القيم الاجتماعية الإيجابية في حين تساعده على التخلص من القيم السلبية الهدامة و غير المقبولة اجتماعيا ، و هذا دائما في إطار تعليمي مقنن و مدروس و هذا ما يؤكد على دور المدرسة كمؤسسة تربوية رسمية لها أهدافها المعلنة التي تشكل الأهداف التربوية أولاها و أهمها و التي على أساسها يمكن قياس مدى التطور و التقدم الاجتماعي .

1.2. دور الثقافة و الرياضة :

رغم عدم انتشار مثل هذه المؤسسات بنفس قدر انتشار المدارس إلا أنها تكتسي من الأهمية ما تكتسيه أي مؤسسة تربوية فالنتيجة تقاس بالمخرجات التي يمكن الحصول عليها منها ،و الحديث عن دور الثقافة من جهة أو عن دور الرياضة من جهة أخرى يكاد يكون ذاته ، إذ الأمر في هذا لا يتعلق بطبيعة النشاط الذي ينشأ الطفل عليه من خلال هذه المؤسسات بقدر ما يتم التركيز على نوع التربية التي يستفيد منها ، فإذا كان الحديث عن دور الثقافة كالمكتبات و المسارح مثلا فيمكننا التكهن أن التربية فيها تتناول القيم الإنسانية و الاجتماعية و الأخلاقية و حتى الجمالية و الروحية ... أما إذا كان الحديث عن دور الرياضة فالواضح أن التربية تعتمد بالدرجة الأولى على الجانب الجسماني و على تنمية و تطوير المهارات الحركية و هو جانب لا يكتمل إلا بجوانب أخرى منها الأخلاقية و العقلية التي تجعل من هذه الممارسات تربية متكاملة الجوانب و هذا ما يؤكده مصطلح التربية الرياضية .

و بالعودة إلى اعتبار مثل هذه المؤسسات كمؤسسات تربوية فهو ينبع من ارتباط أهداف وجودها و نشاطها بالأهداف التربوية ، ذلك أنها لم تخلق لأجل الترفيه أو تمضية الوقت بقدر ما أنشأت لأغراض تخدم فيها المجتمع خاصة في جانبه التربوي و نظرا لما تحققه من مكاسب مهمة في الإطار فقد تم اتخاذها من قبل الكثير من الأهالي كمؤسسات ذات اعتبار كبير شجعوا أبنائهم على الانضمام لها قصد مساعدتهم على تطوير مهاراتهم و قدراتهم بشكل سليم و مناسب من خلال استثمار طاقاتهم و إبراز كفاءاتهم المختلفة ، و هو ما يمنع عنهم مسارات الانحراف الأخرى خاصة في خضم ما يعيشه المجتمع من الانفلات غير المعهود للأبناء في ظل غياب المنافذ التي تستقطبهم و تحد من اندفاعهم دون توجيه .

نتحدث هنا عن هذه الجماعة (كمؤسسة تربوية) في إطار ما تقدمه من برامج و ما تسير وفقه من خطط و ما تصبو إليه من أهداف و التي تجتمع كلها في إطار من تمرير للرسالة التربوية التي تنبني على التعليم و التوجيه و الاستثمار الخلاق و كل ما من شأنه البناء المتكامل للشخصية الإنسانية وفق التوجهات العامة للمجتمع .

3. نماذج التنشئة الاجتماعية المتواجدة بالمؤسسات التربوية :

تصنف التنشئة الاجتماعية إلى تصنيفات عدة منها ما يعتمد فيها على الأساليب الممارسة وفقها و التي تتجلى في طبيعة المعاملة التي يعتمدها المربون لذلك الغرض (مثل أسلوب القسوة أسلوب الإهمال ، الأسلوب الديمقراطي ...) ، و منها ما يصنف حسب كونها أولية أو ثانوية بحيث ينظر إلى تلك التنشئة التي تتم في الأسرة مثلا على أنها أولية لأنها تشكل أولى خبرات الكائن البشري و بالتالي يكون مفعولها أعمق و أدوم ، في حين يعتبر التنشئة التي تتم من خلال جماعات أخرى مثل جماعة رفاق المدرسة تنشئة ثانوية لأنها لا تتسم بذات العمق كما أن تأثيرها لا يدوم إلا فترة محدودة و هكذا ... ، كما نجد بالمثل تصنيفات أخرى مختلفة إلا أننا في هذا المقام سنركز فقط على التصنيف الخاص بالقصدية و التلقائية ، و يرجع هذا الاختيار إلى سبب وحيد و هو المتعلق بحديثنا على المؤسسات التربوية ذلك أنه في هذه المؤسسات و إن كانت وسائط للتنشئة الاجتماعية ، فهي كما سبق ذكره مؤسسات تركز بالدرجة الأولى على الدور التربوي الذي يشكل الجانب المقصود من التنشئة الاجتماعية و هو الذي يقابله بالضرورة الجانب غير المقصود أو التلقائي ، ما معناه أن في مؤسسة كالأسرة مثلا أو حتى المدرسة فأكيد أن هناك من المواقف التعليمية ما لا يحصى و لا يعد بحيث يجد الطفل نفسه من خلالها أمام نماذج و قوالب سلوكية تشجعه على بعضها و تنفره من أخرى تبعا و ما تعلمه إياها البيئة الاجتماعية التي تتم من خلالها العملية .

و في هذه الحالة فيمكن النظر إلى بعض هذه المواقف التي تتم بطريقة لا واعية و لا مقصودة من طرف المربين بحيث يستدمجها الطفل و يقتدي بها و ينشأ عليها بطريقة تلقائية غير هادفة و هذا ما يمكننا تصنيفه في إطار التنشئة الاجتماعية عامة بحيث لا يحوي الجانب التربوي المبتغى من وراء تحقيقه ، بينما يختلف الأمر في الحالة التي يقوم بها المربي بتعليم الطفل صورة سلوكية معينة قاصدا من ورائها الوصول به إلى قيمة محددة أو تحقيق كفاءة معينة تعود بالفائدة عليه أو على الآخرين و يظهر هذا جليا من خلال المدرسة التي تعتبر من بين المؤسسات التي تقدم تنشئة مقصودة ، ذلك أنها تتم وفق نظام معلوم و ضمن قواعد مضبوطة قصد بلوغ الأهداف التربوية التي أسست لأجلها .

المحاضرة الثالثة : المؤسسة التربوية و ترقية المجتمع

سبق الحديث قبلا عن علاقة المؤسسات التربوية بالتنشئة الاجتماعية و هي في الحقيقة أولى الأدوار أو الوظائف التي تحققها هذه المؤسسات ، حيث يتم من خلالها تعليم الأطفال أولى صور السلوك المقبول الذي يضمن لهم التفاعل السليم وسط مجتمعهم ، و هذا ما أشار إليه دوركايم عندما تكلم عن وظيفة المدرسة كمؤسسة تربوية في كونها فضاء للاندماج الاجتماعي يسمح بتعلم التربية و الأخلاق و الحفاظ على العادات و التقاليد و المعايير و القيم الموروثة ، و بهذا فالمؤسسة التربوية هي التي تساهم في الحفاظ على ثوابت هذا المجتمع كمستوى أول في إطار ما يعرف بالاندماج الاجتماعي ، أي أنه قبل كل شيء على المولود الإنساني الجديد أن يتعلم الضوابط و القوانين المسيرة لمجتمعه ، أما في المستوى الثاني الذي تعمل المؤسسات التربوية على تعليمه فهو المتعلق بترقية المجتمع ، و هي الفكرة التي سنقوم من خلال هذه المحاضرة بالتفصيل فيها ؛

إن المتمعن في الأمر يجد أن علاقة التربية (من خلال مؤسساتها) بالمجتمع هي علاقة ثنائية متبادلة فكما يؤثر المجتمع على التربية تؤثر كذلك هذه التربية على هذا المجتمع ، حيث تتجسد العلاقة الأولى من خلال مختلف الصور و المواقف التربوية التي ينشأ الإنسان من خلالها في مختلف مراحل حياته ، و هي التي يحدد أسسها و توجهاتها المجتمع الذي ينتمي إليه و بذلك يكون على كل مؤسسة من مؤسسات التربية أن تنشئه ضمن الأطر الثقافية و الاجتماعية المتعارف عليها و التي تضمن له التكيف و الاندماج المطلوب ، أما العلاقة الثانية فهي التي نركز فيها على تأثير التربية على المجتمع و هو تأثير لا يظهر إلا من خلال مخرجات المؤسسات التربوية أي بعد فترة من قيامها بوظائفها التربوية التي تطبقها على الأفراد ، ذلك أن التربية في حد ذاتها لا توظف إلا من أجل تمكين الفرد اكتساب المهارات و القدرات التي تساعده على التكيف مع متطلبات حياته الحاضرة و المستقبلية ، و في هذا نتلمس أن التربية تعمل على أهداف بعيدة الأمد و لا تقتصر على مرحلة التعلم و الاكتساب فقط ، و هو ذاته ما أكده جون ديوي الذي ركز على الوظيفة الاجتماعية للتربية و التي رأى فيها أنها عملية تجدد تستطيع الحياة بواسطتها المحافظة على دوامها في ذات الوقت الذي تسعى فيه للتجديد المستمر ، و وفق هذا المنظور فالتربية هي عملية نمو و غايتها المزيد من هذا النمو و هذا ما جعله يرى أن التربية هي الحياة ذاتها بنموها و تجددها ، أي أنها لا تقف عند مستوى إعادة الإنتاج لذات النظم و بذات المستويات إنما تنطلق منها لتصل بالمجتمعات إلى مستويات أكثر رقيا و تطورا .

و هذه النظرة الحديثة للتربية هي التي جعلت كثيرا من المجتمعات تتفطن أكثر إلى أهميتها الكبيرة ما جعلها توليها كل الاهتمام و العناية و تخصص لها المال و الجهد و تعد لأجلها الخبراء و المتخصصين الشيء الذي جعلها تحتل مكانة أعلى مما كانت عليه في عقود سبقت ، و قد برز ذلك جليا ضمن ما يعرف بعصر التحول و التقدم المعرفي و التكنولوجي الذي نعيشه اليوم كنتيجة واضحة لما أدته العمليات التربوية من خدمات للمجتمعات خاصة المتطورة منها ، و هي التي لم تصل إلى ما وصلت إليه لولا أنها اتخذت من السبيل التربوي محركا أساسيا

اعتمدت عليه في المضي إلى الأمام ، و في هذا يتبين مدى الأهمية التي تشغلها التربية و التي تجعلها محركا هاما و أساسيا في مسار التنمية و التطور للمجتمعات .

أهمية التربية للمجتمع :

تحدثنا فيما سبق عن الأهمية العامة للتربية و هنا سنقوم بتحديد المجالات و الأطر التي تتجسد من خلالها تلكم الأهمية ، و لأنها متعددة و كثيرة فإننا سنكتفي بذكر أبرزها و هي :

- التربية هي الوسيلة التي يمكن عن طريقها انتقال المعارف و العلوم ، ذلك أن العلم لا يمكن أن يورث بطريقة آلية إنما يحتاج لأن يمرر عن طريق عدد من الآليات و الأساليب التعليمية التي تتولاها مؤسسات خاصة تقوم بالمهمة في إطار قواعد تنظيمية معلومة تحقق الهدف أو الأهداف المرغوبة ، و عليه فإذا ما أراد جيل الكبار نقل تراثه الثقافي إلى الصغار فلا بد له من عملية تربية تساعد في هذا الأمر و من هنا تبرز أهمية التربية للفرد و المجتمع و حاجتهم إليها ، و هذا ما أكدته أقوال العلماء المربين الكثيرة عن هذه الأهمية التي تتمتع بها التربية إذ يقول الإمام الغزالي في ذلك " لولا العلماء لصار الناس مثل البهائم أي أنهم بالتعليم يخرجون الناس من حد الهمجية إلى حد الإنسانية " .

- تعزيز التراث الثقافي للمجتمع ، ذلك أن التربية لا يقتصر دورها في نقل ذلك التراث طبقا للأصل كما كان لدى الأجداد السابقين و المحافظة عليه بذات الشكل أو المحتوى رغم غزارته الواسعة ، إذ أنه رغم ذلك إلا أنه ليس خاليا من العيوب التي لا بد من تعديلها و تصويب اعوجاجها و هو الذي لا يتم إلا عن طريق التربية فهي الوحيدة القادرة على هذا ، و هو ما يجعل من هذا التراث ثريا و زاخرا و قابلا للتقويم كلما اقتضت الضرورة لذلك الأمر الذي يجعله مرنا و مسايرا لتغيرات العصر و المجتمع لكن دائما في حدود الضوابط التربوية المميزة لذات المجتمع .

- طول فترة اتكالية المولود البشري بعد ولادته ، فالمعروف أن مولود الإنسان هو الأطول

فترة في اعتماده على الغير بعد الولادة مباشرة إذ لا يستطيع تلبية حاجاته بنفسه فهو بحاجة مستمرة إلى رعاية الآخرين و اهتمامهم به ، و هو أمر يتطلب الصبر و المران الطويلين حتى يصل إلى تلك المرحلة في ذات الوقت الذي لا يعرف فيه الطرق التي يعبر بها عن رغباته أو حتى التمييز بين ما هو مقبول منها أو مرفوض اجتماعيا ... و غيرها من أساليب التواصل المتعارف عليها وسط بيئته الاجتماعية ، كل هذه المهارات تتطلب وجود وسائل و عمليات يتم وفقها تمرير الرسالة الإنسانية و الاجتماعية و الثقافية التي يتعلم من خلالها كيف يندمج وسط مجتمعه و يتكيف مع معاييره و قيمه ، و هذا ما يترجم من خلال عمليات التنشئة الاجتماعية بشكل عام و التربية بشكل خاص ذلك أنها الطريقة الوحيدة التي يتم من خلالها التوفيق بين الفرد و المجتمع .

- تعقد البيئة الاجتماعية و اتساعها و تداخلها خاصة في عصرنا اليوم ،حيث تتميز الحياة

الإنسانية بشكل عام بدرجة عالية من التعقيد و الشمولية الأمر الذي يجعل من متطلباتها و حاجاتها معقدة و متداخلة بالمثل ، و هذا ما يلزمنا بتبسيطها خاصة بالنسبة للأجيال الصغيرة بشكل ميسر يسمح لهم بالاندماج و التكيف التدريجي تبعا لتطورهم و نموهم التدريجي بالمثل ، و هنا تظهر مسؤولية المؤسسات التربوية التي تقوم بهذه المهمة في إطار عدد من التعلمات التي تراعي فيها مستوى نضج الطفل و درجة استيعابه لمختلف المعارف و المهارات ، بحيث تضمن من خلال ذلك تحقيق و لو أقل قدر من الكفاءة و التعليم ، زد على ذلك التغيرات السريعة التي يعرفها عصرنا الحالي و التي تفرض على المربين إعداد الناشئين لعالم اليوم و الغد معا عن طريق تعويدهم المرونة في الأفكار و الأعمال و الاحتياجات ليكونوا قادرين على تكييف أنفسهم تبعا للتغير الذي يجري حولهم في شتى نواحي الحياة ، بمعنى أن يتعودوا على التفكير المستقل و حل مشكلاتهم بأنفسهم .

و بهذا فالتربية ضرورة من ضروريات الحياة وخاصة في المجتمعات النامية إذ تعد الأفراد الذين لديهم من القيم الخليقة والمهارات الاجتماعية والطاقات الفكرية ، ما يمكنهم من العمل على أن يلحق مجتمعهم بركب الحضارة دائم السعي و سريع الخطوة كما أنها لازمة لنهوض الفرد والمجتمع ورقيهما باعتبارها وسيلة بناء البشر وتزويد الأفراد تبعا لأعمارهم وقدراتهم ومستويات نضجهم بالمواقف التي تنمي العقلية الابتكارية التي تمكنهم من اكتشاف آفاق جديدة تنهض بواقعهم .

– حاجة المجتمع المستمرة إلى أنواع و أصناف متعددة من التربية يجعله غير قادر على المضي دون الاعتماد عليها ، فمن جانب يحتاج المجتمع إلى التربية الخلقية التي يضمن عن طريقها ضبط و تنظيم سلوكات أفراده في إطار جملة من المباديء و القيم التي تسهل التواصل بينهم بشكل سلس و مقبول ، كما نجده من جانب آخر بحاجة إلى تربية معرفية و مهنية يستطيع عن طريقها مسايرة التطورات الحضارية في المجالات المختلفة ، و يتجلى ذلك بالاهتمام بالتعليم المهني و توفير الطاقات اللازمة لذلك من مدارس و معاهد و مدربين و مدرسين و خبراء ...، كما لا نغفل عن التربية الصحية و التربية العائلية التربية الرياضية و التربية المدنية و التبية البيئية .... و غيرها من أنواع التربية التي يعمل كل منها في إطار من أطر و مجالات الحياة الاجتماعية ، و التي يهاهم كل منها في ترقية الجانب الإنساني الذي وظف لأجله .

كيف للتربية أن تساهم في ترقية و تنمية المجتمعات ؟

تتضح أهمية و ضرورة التربية كموجه و دافع أساسي للمجتمع من خلال عدد من الأطر نذكرها فيما يلي :

***تعتبر التربية استراتيجية قومية كبرى** لكل المجتمعات و الشعوب ، ذلك أنها أصبحت لا تقل أهمية و أولوية عن أوليات الدفاع و الأمن القومي باعتبار أن رقي الشعوب و تقدمها و حضارتها كلها تعتمد على نوعية الأفراد لا على عددهم ، هذه النوعية التي تتحدد عن طريق التربية التي تمنح لهم من خلال مختلف المؤسسات التربوية ، و من هنا أصبح الاهتمام بالمجال التربوي من ضروريات الحياة العصرية التي تتطلع باستمرار نحو النمو و الازدهار و بلوغ أبعد المستويات و هو الأمر الذي جعل من التربية في يومنا هذا عصبا أساسيا للحياة ككل .

* **تمثل التربية أحد عوامل التنمية الاقتصادية الهامة** ، إذ أن العنصر البشري هو أهم ممتلكات أي دولة و هذا ما يؤكده الدور الريادي الذي تقوم به التربية في زيادة الدخل القومي ، من خلال ما تساهم به من تأهيل و تمكين للقوى البشرية في شتى المجالات المهنية و الوظيفية و ما تزوده به من طاقات و كفاءات ، لهذا فقد أصبح ينظر لها على الصعيد الاقتصادي أنها استثمار قومي للموارد البشرية ، ظف إلى ذلك دورها في تنشيط مختلف المؤسسات الاقتصادية عن طريق تطوير المعرفة و أساليب العمل و الإنتاج ...

* **أنها عامل هام في التنمية البشرية** للتربية دور هام في التنمية البشرية للأفراد من حيث كونهم أفرادا في علاقة اجتماعية تفرضها عليهم أدوارهم المتعددة في المجتمع كالقيام بدور المواطنة الصالحة القادرة علي تحمل المسؤوليات والقيام بالواجبات التي تفرضها هذه المواطنة وممارسة الحقوق والواجبات القومية والاجتماعية والقيام بدور الأب والأم ونجاح هذه الأدوار يتوقف على درجة النضج التربوي ، و هكذا بالنسبة لبقية الأدوار التي يتقنها الأفراد تبعا لنموذج التربية التي يتعرض لها من مختلف المؤسسات الاجتماعية .

* **التربية ضرورية لإرساء عدد من الثقافات و المفاهيم الحياتية المعاصرة** مثل الحرية و الديموقراطية فهناك مثل يقول أنه كلما تعلم الإنسان زادت حريته ، هذا يعني ارتباط الحرية بالتعليم فالتعليم يحرر الإنسان من قيود العبودية والجهل والحرية لا يمكن أن تعمل في ظل الأمية أو الفقر الثقافي ، لأن التربية تعمل على تكوين المواطن الحر المستنير القادر على المشاركة الفعالة في مجتمعه ، كما أنها تعمل على توفير الأطر المدربة و المحترفة لتسيير دواليب هذا المجتمع و هو أمر يتجلى واضحا في المجتمعات الصناعية على عكس ما تعرفه مجتمعات العالم الثالث التي لا تزال المؤسسات التربوية فيها عاجزة عن تلبية حاجيات المجتمع على جميع المستويات و الأصعدة لغياب الديمقراطية الحقيقية و ارتباطها بالمنظومة الاستعمارية .

* **تعتبر ضرورية للاندماج و التماسك الاجتماعي** فالتربية عامل هام في توحيد الاتجاهات الدينية و الفكرية و الثقافية لدى أفراد المجتمع ، و هي بهذا تساعدهم في خلق وحدة فكرية تساعدهم على التفاعل الإيجابي و تؤدي إلى ترابطهم و تماسكهم ، و هي ميزة مساعدة على النهوض بالمجتمع و تطوره عكس الفرقة و الاختلاف و الصراع الذي يؤدي لا محالة للهدم و التخلف و الانحطاط .

* **تعد التربية عامل هام في إحداث الحراك الاجتماعي** هذا الأخير الذي يعني ترقى الأفراد و تقدمهم في السلم الاجتماعي ، ذلك أنها تزيد من نوعية الأفراد و بالتالي ترتفع مكانتهم و مركزهم و من ثم يتحسن دخلهم حيث يزداد بمقدار ما يجيدون من مهارات و معرفة و يترتب على ذلك كذلك تحسن الوضع الاقتصادي والاجتماعي.

معوقات ترقية المجتمع الجزائري في ظل الواقع التربوي الراهن :

سبق الإشارة من قبل إلى أن المؤسسات التربوية هما نوعين أو صنفين مؤسسات رسمية و غير رسمية ، فالرسمية منها تعمل على أساس برنامج و منهاج تعليمي معلوم تحاول من خلاله تطوير قدرات المتعلم بمنحه العناصر

الأساسية للمعرفة ، بحيث يتيح له التعليم في هذه المؤسسات اكتساب تربية ملائمة تمكنه من توسيع إدراكه و تطوير قدراته و مهاراته من خلال اكتساب تدريجي للمعرفة و كذا إعداده إعدادا مناسبا للحياة بشكل عام ، بما يؤهله لفهم الطرق العلمية و معرفة طرق التواصل الاجتماعي و تقاسم الخبرات المعرفية و العلمية التي تبعث فيه حب الاستطلاع و الاستقصاء و روح الإبداع و المبادرة ، و بالتالي المضي قدما نحو التجديد و التطوير الذي لا يخصه هو فحسب بل يمكن الاستفادة منه على الصعيد الاجتماعي بالمثل و هو المبتغى وراء التربية ضمن هذه المؤسسات ؛

في حين أن المؤسسات غير الرسمية هي بالمثل يمكنها المساهمة في ترقية و تطوير المجتمع من خلال عملها المستمر على إعداد أفراد قادرين على التكيف و التأقلم مع الحياة بمختلف تجلياتها ، و من خلال المساهمة الفعالة في المحافظة على المكتسبات القيمية و الثقافية للمجتمع و هي التي تلعب دور صمام الأمان الذي يحفظ له توازنه و استمراره ثم من بعد دعمه و تشجيعه على التقدم و الازدهار .

هذا ما يمكن أن تساهم به المؤسسات التربوية نحو المجتمع بشكل عام ، في حين أن الجانب الخاص و الذي نخص به الواقع الجزائري فيظهر أمورا مختلفة إذ أنه و رغم الإصلاحات التي تبنتها الوزارة الوصية المكلفة بالتربية الوطنية في الجزائر إلا أن الواقع التربوي الجزائري لا يبشر بالتحسن لا على المستوى الرسمي للمؤسسات التربوية و لا على المستوى غير الرسمي ، فمن ناحية و في إطار المؤسسات الرسمية التعليمية فالظاهر أنها لا تزال تعاني اضطرابات كثيرة و متعددة تحول دون تحقيقها الأهداف التنموية التي وجدت لأجلها و هذا ما يجعل طبيعة إنتاجها بعيدا كل البعد عن خدمة الواقع الاجتماعي الجزائري ، و هو ما تؤكده الكثير من الشواهد الحياتية التي تعبر عنها المشاكل التي يعانيها المجتمع في مختلف قطاعاته بما فيها القطاع التربوي ذاته و الذي يعاني أوضاعا لم يكن يعرفها قبل التطورات العصرية الحالية رغم مجهودات التغيير و التطوير التي تحاول السياسة الجزائرية اعتمادها في كل مرة ، لكن يبقى الحال على ما هو عليه إن لم نقل يزيد تأزما عما كان عليه .

و الواضح في الأمر أن الأمور كثيرة التعقيد و التشعب و لا يتسع المقام للتفصيل الكثير فيها ، إلا أنه يمكننا القول أن هناك خللا أكيدا في الموضوع ففي حين تتطور كثير من جوانب حياتنا و يزيد تبصرنا و إدراكنا لها أكثر في عصر يوسم بالتكنولوجيا و الثورات العلمية إلا أن الواقع التربوي و كذا الاجتماعي الجزائري و كأنه يعيش في عالم غير هذا العالم ، و هذا ما يجعلنا نحاول تفسير الأمر و الذي يرتبط إلى حد كبير بتلكم العلاقة بين الواقعين (الاجتماعي من جهة و التربوي من جهة ثانية) ، و استنادا إلى الفكرة القائلة بوجود ثلاث أنواع من العلاقات بين المؤسسات التربوية و المجتمع و هي التي تظهر في الحالة التي تغير فيها المؤسسات التربوية المجتمع مثل اليابان ، و حالة المؤسسات التي تتغير مع المجتمع مثل المجتمعات الأوربية ، و حالة المؤسسات التي تتغير بسبب التغيرات الاجتماعية مثل ما هو موجود بمجتمعات العالم الثالث ، و هو حال المجتمع الجزائري الذي ينطبق عليه الوصف إذ لا تساهم التربية بمؤسساتها لا بمسايرة التغير و التطور و لا بصنعه إنما تنعكس

العلاقة ، بحيث لا يأخذ الاهتمام التربوي قدره الحقيقي إنما يبقى قطاعا تابعا يخضع في تسييره لباقي القطاعات الأخرى ، و هو ما يجعله غير قادر على المساهمة الفعالة في الدفع بعجلة التنمية كما يفترض له أن يفعل بسبب كثرة الضغوطات و العراقيل التي تجعله باستمرار تابعا و ليس دافعا .

و هذا ما تؤكده العديد من الظواهر كانتشار العنف في المؤسسات التربوية الرسمية منها و غير الرسمية ، تراجع العديد من القيم التربوية ، انتشار المبادئ المادية على حساب المبادئ و المعايير الأخلاقية ... و غيرها كثير من الشواهد التي تعبر بجلاء عن جسامة الخلل الموجود بالمؤسسات التربوية سواء على مستوى بنيتها أو على مستوى أدائها ، و هو ما يبقى تأثيره واضحا في عدم تمكن مجتمعنا من تحقيق ذات النتائج الترقوية التي وصل إليها غيرنا من خلال اهتمامهم و توظيفهم للتربية في مسار تطورهم و رقيهم ، و هذا ما يجعلنا نعيد التأكيد إلى أن سبب التطور إنما هو مرهون بشدة بمدى تركيزنا على إعادة النظر في منظومتنا التربوية بشكل عام و التي لا بد من أن ينطلق التغيير فيها و الإصلاح من الداخل أي بالأخذ بعين الاعتبار خصوصيات المجتمع و ثقافته فحينها فقط يمكننا الحديث عن التطور و الرقي ، و دون ذلك فستبقى مجرد مجهودات تبذل سدى و هو ما تؤكده لنا تجارب الواقع باستمرار .

المحاضرة الرابعة : المؤسسة التربوية و تحديات العولمة

إن المتتبع جيدا لترتيب الارتباطات المتعلقة بالمؤسسة التربوية من خلال المحاضرات السابقة ثم هذه المحاضرة يكتشف أن الأمر مبني على فكرة مقصودة فمن علاقة هذه المؤسسة بالتنشئة الاجتماعية إلى علاقتها بترقية المجتمع فارتباطها بالعولمة ... ؛ و بما أننا فصلنا في الموضوعين السابقين فهذا ما يلزمنا متابعة الحديث عن العولمة و علاقتها بالمؤسسات التربوية باعتبارها ثالث المستويات التي ترتبط ارتباطا وثيقا بعمل هذه المؤسسات و أهدافها ، و هو ما يفضي بنا إلى أن نؤكد أولا على المعاني التي يحملها هذا المصطلح أولا أي العولمة ؛

و في هذا الشأن نجد أن هناك من يعرفها على أنها مركزة العالم في حضارة واحدة أي إعادة إنتاج العالم وفقا لثقافة واحدة هي ثقافة صاحبة المشروع و هي تعرف بأنها تشكيل و بلورة العالم بوصفه موقفا واحدا ، و ظهور لحالة إنسانية عالمية واحدة .

في حين يرى الدكتور ماجد الزيود أن العولمة هي بروز عالم بلا حدود ثقافية حيث تنتقل الأفكار و المعلومات و الأخبار و الاتجاهات القيمية و السلوكية بحرية على الصعيد العالمي و بأقل قدر من التدخل من قبل الدول .

و في مقام آخر يعرفها أنتوني غيدنز على أنها مصطلح يستخدمه علماء الاجتماع للدلالة على تلك العمليات التي تضفي الزخم و الكثافة على العلاقات الاجتماعية المتبادلة و المتداخلة ، حيث أصبحت العولمة ظاهرة اجتماعية بالغة الاتساع و عظيمة الأثر في منطوياتها و تداعياتها ، و هي لا تقتصر على تطور و تنامي الشبكات و النظم الاجتماعية و الاقتصادية بمنأى عن اهتمامنا المباشر فهي في الوقت نفسه ظاهرة محلية تؤثر فينا و في حياتنا اليومية .

و حوصلة لكل ما سبق يمكننا القول بأن العولمة تعني الانفتاح اللامتناهي على العالم و تجاوز كل الحدود التي تحول بين الناس ، بحيث يشترك الجميع في ثقافة واحدة جديدة هي الثقافة العالمية التي تجعلهم يتفاعلون تبعا للتطورات العالمية و تأثيراتها ، و بهذا الشكل فيكون على الأفراد في إطار هذه المنظومة توسيع نطاق أفكارهم و تصوراتهم و التعامل مع الأمور في ظل المفاهيم العالمية الجديدة .

تحديات العولمة المرتبطة بتطور التربية و التعليم في الجزائر :

كغيرها من الدول في العالم تحاول الجزائر تحقيق التقدم و التطور لتلحق بركب الدول الأخرى باعتبارها جزء لا يتجزأ من هذا العالم فهي تتأثر بما يحدث فيه كما أنّها تؤثر في هذه الأحداث ، و على هذا الأساس فمحاولة فهمنا لأي تغير تعيشه لا يمكن أن يفسر أو يفهم بمعزل عن التأثيرات العالمية ، و لأن محور اهتمامنا يدور حول التربية و مؤسساتها فهذا يعني أن تناولنا لأي ظاهرة تربوية لا بد من أن يؤخذ بعين الاعتبار فيه الجانب العالمي ، و هو واقع مفروض تؤكده كل الشواهد الحياتية التي نعيشها و التي أصبحت تشكل جزءا لا يتجزأ من

نمط حياتنا و حتى تفكيرنا ، و انطلاقا من هذا فقد جاءت مساعي السياسات التربوية الجزائرية المحاولة تدارك الآخر متأثرة بالموجة العالمية و هو ما وضعنا أمام عدد من التحديات التي انعكست نتائجها على التربية بشكل عام و على مناهج التعليم بشكل خاص ، هذه التحديات التي نورد أهمها فيما يلي :

1. التحديات العلمية و التكنولوجية :

من أهم خصائص القرن الحادي و العشرين أنه عصر الثورة التكنولوجية الثالثة التي تعتمد على الاستخدام الأمثل للمعلومات الغزيرة والمتدفقة في جميع المجالات و عصر التغيير السريع و المتسارع ، و هو عصر الانفتاح الثقافي و الإعلامي ، أو عصر تغيرت فيه كل مفاهيم القوة وعلاقات الإنتاج...

و لأن أساس كل هذه التغيرات إنما يعتمد على العقل البشري و قدراته في استخدام و تشغيل الأجهزة الإلكترونية و تطويرها ، و كذا تخزين المعلومات و تنظيمها و الاستفادة منها ... هذا العقل الذي يوجد في كل مكان و ليس حكرا على الدول الغنية بمواردها المادية أو القوية بجيوشها التقليدية ، لهذا فإمكانية الاستفادة منه و رفع قدراته ليس بالأمر الصعب طالما توفر الاهتمام الكافي به من خلال استغلال كل الفرص التعليمية و التربوية التي تساهم و تساعد في إعداده إعدادا مستقبليا يمكن لصاحبه التأقلم و التكيف مع المواقف المختلفة للحياة .

و يتضح في هذا أن السبق سيكون من نصيب الدول التي تهتم بالتنمية البشرية التي تقوم أساسا على تكوين الأفراد وتنمية قدراتهم العقلية و إعدادهم تربويا لمجابهة الحاضر و المستقبل ، وجعلهم يتقبلون كل جديد بعقل واع و متفتح و ناقد و إجادة اتخاذ القرار، و هذا لا يأتي إلا إذا عملت المناهج و أساليب التربية و التعليم على تسليح الأفراد بنوع من التفكير و المعرفة ،و رغم أن المساعي الجزائرية تظهر النية الجادة في ذلك إلا أن النتائج الواقعية تشير إلى غير ذاك المستوى من النجاح بل العكس هو الذي يحصل باستمرار ، و هو الأمر الذي كان لا بد أن ينتبه له صناع القرار عند أي تغيير أو إصلاح ، فعادة ما يفكر هؤلاء باستيراد و اعتماد السياسات و المناهج التربوية كقوالب جاهزة من الدول الأجنبية ظنا منهم أن نجاحها في مجتمعها الأصلي سيكون في مجتمعنا بذات الطريقة ، لكن الأمر غير ذلك تماما طالما لا تتبع هذه السياسات و المناهج اعتمادا على الخصوصيات الثقافية و الفكرية المميزة للواقع و المتعلم الجزائري ، و في هذا يظهر أن الإشكال الحقيقي لا ينحصر أساسا في التكنولوجيا في حد ذاتها إنما في طريقة توظيفها أو التعامل معها .

2. التحديات الاقتصادية :

إنّ متطلبات العولمة خلقت صناعات هائلة و طرحت معايير جديدة للقوة الإنتاجية و الاقتصادية دفعت بالدول إلى التنافس الاقتصادي في المجال الدولي ، كما يلاحظ أن هناك اتجاها قويا لإنشاء تكتلات اقتصادية و إيجاد الأسواق الكبيرة مثل مشروع أوروبا الموحدة ، و جماعة الباسيفيك الاقتصادية و المنطقة التجارية الحرة التي تجمع بين الولايات المتحدة الأمريكية و كندا و المكسيك الشيء الذي أدى إلى خلق فجوة اقتصادية واضحة بين دول

الشمال و دول الجنوب و هي في اتساع مستمر بسبب زيادة ثراء دول الشمال مقابل زيادة فقر دول الجنوب ، و نظرا لما يمثله النظام الاقتصادي لأي دولة فهو يؤثر بشكل مباشر على مختلف قطاعاتها بما فيها التربوي بشكل أو بآخر ، و هو ما جعلنا نصنفه كأحد هذه التحديات الناجمة عن العولمة .

و في هذا المقام ندقق الحديث عن علاقة المؤسسات التربوية بهذا النوع من التحديات في إطار مسايرة الحركة الاقتصادية العالمية ، حيث تعمل هذه المؤسسات تبعا للمنظور العالمي على محاولة إيجاد طرق و خطط و برامج تعليمية تستطيع أن تحول المعلومات المدرسية إلى كفاءات و مهارات عملية و تنمية قيمة العمل و احترامه و القدرة على حل المشكلات و تنمية الفكر ، و بالتالي فوظيفة التربية هي مساعدة الفرد على امتلاك روح المبادرة و الثقة بالنفس و هي التي تساهم في نجاحه عمليا ، و لهذا فواجب المدارس وفقا لهذه الرؤية هو خلق منتجين للعمل بدلا من أن تنتج طالبين له ولعل الآخذ بهذا الاتجاه يجد أنه مفتاح حل مشكلات البطالة في عصرنا و مفتاح التنمية الاقتصادية كلها ، لكن السؤال الذي يطرح نفسه : هل بالفعل لنا مثل هذه الرؤية سواء كأفراد أو كمجتمع أو كدولة ؟

و هنا نرجع لنقول أن هذا التوجه ليظهر بارزا لدى الدول المتقدمة اقتصاديا التي تمكنت من استغلال ثرواتها التربوية و التعليمية في ترقية و تطوير نفسها بنفسها ، في حين يختلف الكلام لدى تلك الدول التي لا يزال القطاع الاقتصادي الهش هو الذي يسير في المقدمة و يعرقل بقية القاطرات بعرقلته وسط الدوامة العالمية و هو الشأن بالنسبة للجزائر .

3. التحديات الثقافية و الاجتماعية :

تحكم المجتمع الجزائري على غرار باقي المجتمعات مجموعة من النظم السياسية و الاقتصادية و التشريعية و الثقافية و الطبيعية و الأسرية...إلخ ، تتخللها مجموعة من العلاقات الاجتماعية التي تتم ضمن حدود قيمية و وظيفية معلومة تعبر في شكلها و مضمونها عن المحتوى الثقافي و الحضاري المميز للمجتمع عن غيره من المجتمعات الأخرى ، لكن الحال لم يبقى على ما كان عليه مع خضوع العالم قاطبة لهذه العولمة ، الأمر الذي جعل العديد من هذه القيم و المعايير تتأثر نتيجة لعوامل و مؤثرات داخلية و أخرى خارجية نتيجة تحول العالم إلى ما يعرف بالقرية الكبيرة بفضل انتشار عوامل الاتصال و سرعة انتقالها ، الأمر الذي عجزت حياله مختلف الدول رغم ما تملكه من وسائل للرقابة من منع هذا التدفق الكبير ، و هو ما جعلها غير قادرة على تحصين أفرادها ضد استقبال محتويات الرسائل الإعلامية و الثقافية الوافدة من المجتمعات الأخرى .

و هو ما وضعها أمام تحديات كبيرة خاصة في المجال الاجتماعي الذي بدأت آثار التغيير فيه تطفو على السطح من خلال مختلف الظواهر الاجتماعية التي أضحت بارزة أكثر من ذي قبل كما عرفت من الانتشار ما يكاد يجعلها تسيطر لحد أن تصبح هي الأصل ، و الواقع في الأمر أن الموضوع في محتواه إنما يرتبط بمنظومة القيم في حد ذاتها بحيث يتم في إطار هذه العولمة تمرير المحتويات القيمية المبتغاة بعدة أشكال ، الشيء الذي

يضع المستقبلين (خاصة الشباب منهم و الأطفال) ما بين خيار الأخذ بهذه القيم الوافدة أو رفضها و هو ما يعرضهم لتضييع معالم الطريق السوي و من ثمة افتقاد هويتهم .

و في ظل هذا الواقع تستمر المؤسسات التربوية الإلزامية منها و غير الإلزامية بمحاولة تحقيق الأهداف التي تصبو إليها و التي يفترض أن تساهم من خلالها بقدر كبير من الدفع الاجتماعي و الثقافي للمجتمع ، لكن يظهر أن أخذ مثال بسيط مثل ما هو في الجزائر كفيل بفهم العلاقة بين الجانبين التربوي من جهة و الاجتماعي الثقافي من جهة ثانية ، و في هذا نجد نوعا من الفجوة التي ما تفتأ تتسع ما بين تطلعات المجتمع للمحافظة على الموروث الثقافي و القيمي و بين ضرورة الانضمام للمشاركة في صنع الحضارة العالمية في إطار المفاهيم المعاصرة للديمقراطية و الحوار و السلام العالمي ...

4. التحديات البيئية و الصحيّة :

إنّ مشكلة التردي البيئي من أهم المشكلات المعاصرة التي يواجهها العالم بأسره بما فيه الجزائر التي تعاني من مشكلة التلوث البيئي ، فانتشار التلوث هو مشكلة عالمية و من أسبابه التزايد السكاني و الاستغلال غير المعقول للطبيعة و زيادة النفايات و سوء تصريفها و كذلك الاستخدام غير المنظم للمواد الكيميائية الضارة و وقوع الحوادث الصناعية...إلخ ، و جميع هذه العوامل ساهمت في التلوث البيئي سواء كان مائي أو بري أو جوي ، إضافة إلى ظاهرة الجفاف والتصحر التي تهدد المساحات الخضراء... و كلها مشاكل تتعلق بالدرجة الأولى بالعامل البشري لذا فقد كان من الأولى بمكان بنا إقامة توعية بشرية تجاه النظام البيئي للحد من هذه المشاكل التي تنعكس حتما على حياة الإنسان ، و من أجل هذا فقد ظهر ما يعرف بالتربية البيئية كمحاولة للتصدي لهذه الأزمة العالمية التي أضحت مشكلة تهدد حياة الكوكب و من عليه .

و في هذا المسعى فقد اعتمد على الدور الذي تلعبه المؤسسات التربوية لما لها من تأثير كبير و عميق على الأفراد باعتبارهم الفاعلين الأساسيين الذين تتوقف عليهم مهمة الإضرار بالبيئة أو الحفاظ عليها و حمايتها ، و من أجل ذلك فقد تم تجنيد العديد من الوسائل و المناهج التربوية التي سطرت بغية نشر الوعي الكافي تجاه البيئة و كذا العمل على تنمية القدرات و توفير الإمكانيات التي من شأنها أن تشجع الفرد على المساهمة في الحفاظ على البيئة ، و رغم المحاولات التي قامت بها الجزائر في هذا المجال و لا تزال (كإنجازها للسد الأخضر للحد من التصحر و العديد من المشاريع البيئوية) ، إلا أن التعامل الإنساني مع البيئة لا يزال الذي بحاجة إلى المزيد من الجهود خاصة على المستوى التربوي و هو الذي تنقصه التوعية الشاملة ، التي يظهر الواقع أنها لم تصل بعد إلى المستوى المطلوب الذي يجعلنا نعيد النظر في كثير من سلوكاتنا البيئية الخاطئة .

أما في مجال التحديات الصحية فيمكننا الانطلاق من مقولة الصحة للجميع و هي مطلب و ضرورة لكل إنسان في أي دولة مهما كان مستوى تقدمها أو تخلفها فهي حق مشروع لا يمكن المساومة عليه أو إهماله ، خاصة في هذا العصر الذي وصلنا فيه إلى مستوى من التطور العلمي و التكنولوجي الذي أقل ما يمكن أن يحافظ عليه هو

صحة الإنسان ، سواء بنشر ثقافة الوقاية و تجنب المرض أو من خلال حيازة الحد الأدنى من التربية أو الثقافة الصحية التي تمكن الفرد من التعامل السليم مع المواقف المرضية المختلفة ، و هنا يأتي الدور البارز للمؤسسات التربوية التي ينتظر منها في هذا الإطار تعزيز فكرة التربية الصحية للجميع كل مؤسسة على حدى في سبيل نشر ثقافة صحية يتمكن الإنسان في ظلها من التقدم نحو حياة أفضل و أكثر راحة ، و هو مسعى تحاول الجزائر على غرار كل الدول تجسيده على أرض الواقع و هو أمر نتلمسه في عديد من البرامج التربوية غير أنها تبقى غير كافية لخلق تلك التربية أو الثقافة الصحية التي تنافس المستوى العالمي ، و السبب في هذا يرتبط بعدة جوانب منها ما يتعلق بالعقلية السياسية في المجال الصحي و منها ما يتعلق بالثقافة الاجتماعية في التعامل مع الصحة و المرض و أخرى تتعلق بعدم فعالية المحتوى التربوي الخاص بالصحة .

و في كل الأحوال تبقى هذه جملة من أهم التحديات التي فرضتها العولمة أمام المؤسسات التربوية بحيث تستدعي منها إزاء ذلك ضرورة التحرك سريعا لإيجاد السبل المناسبة التي تجعلها قادرة على تجاوزها و التمكن من اللحاق بالركب الحضاري العالمي .

انتهى